

الدور السياسي لجمعية العلماء المسلمين

الجزائريين

1956-1931

من خلال بعض الكتابات التاريخية الفرنسية

الدكتور: خيثر عبد النور

المدرسة العليا للأساتذة في الآداب و العلوم الإنسانية بوزريعة الجزائر

إن القضايا التاريخية التي تحفظ بخصايها في إثارة الجدل عند أدنى محاولة لإعادة النظر فيها ودراستها من جديد، هي في الغالب من أكثر المسائل أهمية وارتباطا بالواقع، إذ عندما يستمر التداخل بين التاريخ والسياسة يستمر معه تأثير الماضي في الحاضر، ودون الحرص على عامل التحفظ الذي ساد الكثير من الكتابات الجزائرية في تاريخ الحركة الوطنية، يمكن القول صراحة أن تقييم دور التيار الإصلاحى عموما، ودور جمعية العلماء المسلمين خصوصا ينتمي إلى هذا النمط من القضايا.

فبالرغم من الركام الضخم من الدراسات والإسهامات من طرف الباحثين الجزائريين في مواضيع ذات ارتباط وثيق بالتيار الإصلاحى وجمعية العلماء المسلمين، إلا أن الجدل استمر والمواقف ازدادت تباينا إلى درجة التناقض الصارخ أحيانا عند التطرق إلى تحديد معالم الدور الذي قامت به جمعية العلماء المسلمين في تطور الوعي الوطنى خلال العقود الثلاثة الأخيرة من التجربة الاستعمارية المريعة.

لقد شكلت تجربة جمعية العلماء في الحركة الوطنية منذ تأسيسها سنة 1931 إلى سنة 1956، مادة تاريخية مغرية للباحثين الجزائريين من مختلف المشارب، فساهم تلاميذها الأوائل بالقسط الأوفر في تزويد المكتبة الجزائرية بالكتابات حول أعلامها وصحفها ومدارسها، وجمعوا آثار روادها شعرا ونثرا، خطبا وفقها وتفسيرا، ثم كتب معاصرو الجمعية في التيارات السياسية الوطنية الأخرى حول الجمعية بصورة عرضية عند إصدارهم لمذكراتهم ومؤلفاتهم في تجارب تياراتهم فكالوا لها المديح حيناً وقدحوا وأعابوها حيناً آخر انطلاقاً من مواقفها ومواقفها من مستجدات الأحداث في الجزائر.

إن الأكثرية من كتابات تلاميذ جمعية العلماء حول مدرستهم الأولى في الوطنية والانتماء الحضاري، جاءت رغم أهميتها في شكل روايات عن سير ذاتية، وتقارير عامة من الأداء والجهود التي قام بها الجيل الأول من روادها ومؤسسيها في الجزائر، سواء تجاه الإدارة الاستعمارية أو بقية تيارات الحركة الوطنية.

إن هذه المحاولة لن تأتي بجديد إذ ما حاولت حصر الكتابات الجزائرية بمجموعها حول جمعية العلماء المسلمين ووضعها في سياق تصادمي بالنظر على مواقفها أو مضامينها، ولن تكشف أدنى موضع ظل، إذ ما حاولت اعتماد عملية سريعة لنقد المصادر التاريخية بغرض الإنقاص من قيمتها والتهوين من جديتها وأهميتها، ولكن ما سوف نذهب إليه هو القيام بتوظيف لبعض الكتابات الأجنبية - من أجل تسليط الضوء على جملة من القضايا المرتبطة بتجربة جمعية العلماء في الجزائر خلال ثلاثة عقود (1931-1956)، وذلك بهدف إثارة مسائل قل ما تعرضت إليها الكتابات المحلية.

ورغم الإدراك المسبق بأن هذا المسعى لن يسلم من التعرض إلى النقد بالنظر إلى السمعة الغير اللاتقة لميراث المدرسة التاريخية الاستعمارية في أوساط الجيل الجديد من الباحثين الجزائريين، إلا أن الاحتكام العلمي إلى طرف ثالث يصبح مسعى لا غنى عنه عندما يستمر الخلاف بين طرفين، وقد يذهب البعض إلى الالتباس ثم القول بأن اختيار الكتابات الفرنسية للحسم في القضايا والمسائل الخلافية عند المؤرخين الجزائريين ليس له ما يبرره في ظل وفرة الكتابات والدراسات الجزائرية حول هذا الموضوع.

إلا أن ما يمكن الرد به في هذا المقام، هو أن العودة التي تنشدها هذه الدراسة في صفحات بعض الكتابات الفرنسية ليست لتوخيها نزاهة تلك الكتابات وموضوعيتها، وإنما لتمييزها عن كتاباتنا بالتحليل والعمق في إثارة المسائل الجوهرية ذات العلاقة بموضوع دور جمعية العلماء السياسي في الحركة الوطنية.

إن عامل التحفظ حيناً وخشية الانزلاق نحو الأدجلة حيناً آخر، بالإضافة إلى استمرار الشعور بالقيود المفروضة على التواصل الحر للأفكار، يفقد أغلب الدراسات صفة المرجعية الدائمة، ويجعلها أقرب ما تكون إلى الكتابات المأجورة والظرفية، كما يجعلها أكثر احتفالية وفلكلورية منها إلى العلمية الرصينة والموضوعية.

هل كانت جمعية العلماء المسلمين مجرد جمعية إصلاحية ثقافية أم أنها تجاوزت ذلك الإطار لتصبح حركة سياسية على قدم وساق مع بقية تيارات الحركة الوطنية؟، وما هي حدود التمايز والفصل بين الإصلاح والسياسة؟ وهل كانت جمعية العلماء لائكية وكان توجهها اندماجيا؟، ما حقيقة موقفها من الثورة التحريرية وما مدى مساهمتها في تطور الوعي الوطني في الجزائر المستعمرة؟ كيف ينظر اليوم إلى تراثها وما هي القراءات المثلى لبرنامجها وأهدافها؟

أمام كل هذه التساؤلات، سيكون من قبيل الموضوعية التسليم بأن هذه المقالة لن تستطيع الإلمام بإعطاء إجابات جامعة أو تقرير نتائج قطعية، وإنما ستحاول الكشف عن بعض المواقف التي تبنتها العديد من الكتابات الفرنسية من التجربة التاريخية لجمعية العلماء من حيث أدائها السياسي في سياق تطور الحركة الوطنية.

إن أغلب الدراسات التاريخية التي تذهب إلى نفي امتلاك جمعية العلماء المسلمين الجزائريين لبرنامج سياسي، وتحرص على إبقاء التلازم بين الصفة التي ولدت بها وبين الأداء الذي قامت به، كثيرا ما توظف القانون التأسيسي للجمعية التي أعلنته عند ميلادها في 05 ماي 1931، ويتم التدليل وفق هذا الطرح بأن تأسيسها لم يكن في إطار القوانين العضوية لتشكيل الأحزاب السياسية، وإنما تم بموجب قانون 02 جويلية 1901 الذي سمح للجزائريين والأوروبيين واليهود في الجزائر بتشكيل جمعيات ثقافية ودينية ورياضية واجتماعية.

وهكذا فإن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وفق هذا التصور لا تعدوا أن تكون مجرد جمعية دينية إصلاحية (أهلية) من بين 2799 جمعية سمحت الإدارة الاستعمارية بظهورها في الجزائر في الفترة الممتدة من جويلية 1901 إلى جويلية سنة 1962⁽¹⁾.

لكن الملاحظ أن الكتابات الفرنسية المبكرة نسبيا حول جمعية العلماء سريعا ما تجاوزت هذا التحليل السطحي إلى الخوض في العمق في محاولة لفهم الخلفيات الحقيقية لظهور جمعية العلماء، ويمكن هنا أن نشير إلى الدراسة التي قام بها المؤرخ الفرنسي جاك كاري، والتي ورد فيها أن: "القانون الداخلي للجمعية تم تحريره بشكل غير مفصل بهدف تحقيق التوافق بين التيارات المختلفة التي كان يمثلها أعضاؤها، ومن أجل تفادي انتباه السلطات العمومية (الاستعمارية) إليها"⁽²⁾.

وفي الواقع يعود التباين بين الكتابات الجزائرية الحريضة على تجريد جمعية العلماء من الصفة السياسية، وبين مثيلتها من الدراسات الفرنسية إلى التباين في تحديد منطلقات حركة الإصلاح وأهدافها وفي تصنيف النخب التي أنبرت للإصلاح منذ مطلع القرن 20م أي مع بدايات ما يعرف اليوم بمصطلح "النهضة الثقافية في الجزائر".

فبينما تعزي الرؤية الأولى باكورة الجهود الإصلاحية إلى التيار الإصلاحي المحافظ في الجزائر من خلال أبرز أعلامه كابن سمايا والمجاوي، تذهب الكتابات الفرنسية إلى محاولة وضع المسار التاريخي لميلاد الحركة الإصلاحية في الجزائر في سياق تقاطع تطورات الوضع محليا مع ما كانت تعرفه الساحة العربية والإسلامية، وفي هذا المنظور لم تكن جمعية العلماء ثمرة جهود أعلام الجيل الأول من شيوخ الإصلاح المحافظين، وإنما وليدة تأثير العديد من التيارات الإصلاحية الكبرى التي كان يعج بها العالم الإسلامي في القرن 19م وفي العقود الثلاثة الأولى من القرن 20م.

وفي نفس السياق يمكن التوقف عند بعض الدراسات الجزائرية مع مثيلتها الفرنسية في مسألة الخلفيات التاريخية والأسباب المباشرة لظهور الإرهاصات الأولى للإصلاح في الجزائر. إذ أصبح من الكلاسيكيات اعتبار زيارة الشيخ محمد عبده للجزائر سنة 1903 كمنطلق ومعلم تاريخي لبداية العلاقة بين الإصلاحيين المحافظين في الجزائر، ورواد الإصلاح من دعاة الجامعة الإسلامية في المشرق.

لكن الملفت للنظر أن الكتابات الجزائرية لم تستمر في مجارة كتابات فرنسية أخرى ذهبت إلى تصنيف تيار الإصلاح إلى تيارات مختلفة وفق قراءة استشراقية تنم أحيانا عن روح تعصبية وصليلية مقبلة⁽³⁾.

إن هذا الطرح لا يرى أنه كان هناك تيارا إصلاحيا واحدا، بل تقاسمت الساحة تيارات متباعدة ومتناقضة، من الإصلاح الصوفي إلى الإصلاح المحافظ ووصولا إلى الإصلاح التحديدي، ويذهب إلى القول بأن التيارين الأولين كانت جذورهما وليدة البيئة المحلية، بينما ارتباط التيار الثالث (التحديدي) بالتيارات الإصلاحية الكبرى في العالم الإسلامي من خلال احتكاك العلماء الجزائريين في شبه الجزيرة العربية ومصر والشام، وتمثل التجارب الذاتية لكل من الشيخ عبد الحميد بن باديس، والبشير الإبراهيمي والعقبي خير حجة على ذلك.

إلا أن ما يستوقف الباحث عند محاولة استعراض مسألة احتكاك أعلام جمعية العلماء بالتيارات الخارجية من خلال عدد من الكتابات الفرنسية، يتمثل في إجماع تلك الكتابات على التأثير المشرقي، وتباين لديها منابع ومصادر ذلك التأثير، ويمكن توظيف العديد من الشواهد من تلك الدراسات للتدليل على هذه المقدمة، فجاك كاري في دراسته حول جمعية العلماء ذهب من خلال العودة إلى أصول فكرة الإصلاح في العالم الإسلامي إلى تبني الطرح القائل بأن المنبع التاريخي لجميع التيارات الإصلاحية المعاصرة يتمثل في حركة التجديد التي تزعمها شيخ الإسلام بن تيمية في القرن 13م، تلك الحركة اعتبرت قطيعة مع كل من تيار نصية الفقهاء التقليديين وتيار الصوفية المبتدعة المخالفة للدين، ولا يولي كاري أهمية خاصة إلى تفاعل التيارات الإصلاحية المعاصرة فيما بينها طالما أن العالم الإسلامي كان دوماً يموج بالأفكار العابرة حيناً، والمتصادمة حيناً آخر.

يرى كاري أن الدولة الإسلامية على مر العصور كثيراً ما كانت تعرف تيارين رئيسيين : الأول يدافع عن القرآن ويدعوا إلى العودة إلى منابعها الأولى، وتيار آخر لا يناقضه من حيث الجوهر، وإنما يتميز عنه بالدعوة إلى تحكيم النقل والعقل معا من خلال الحث على فتح أبواب الاجتهاد.⁽⁴⁾

وفي مقابل هذا الطرح الذي أعلنه جاك كاري تذهب كتابات فرنسية أخرى إلى التركيز على التأثير الوهابي في توجهات الحركة الإصلاحية التي تزعمتها جمعية العلماء ، فهذا فلييب تريسي في أحد أهم المؤلفات الفرنسية التي تناولت "حرب الجزائر"(الثورة التحريرية) يذهب إلى أن: "الروح الشرقية والتأثير الوهابي كانا ظاهرين في صفوف جمعية العلماء، إذ كان الانشغال الرئيسي لديها هو تنقية وتطهير الإسلام والمجتمع "le puritanisme" بصورة صارمة (orthodoxe) ⁽⁵⁾ . ويضيف قائلاً: "إن نواة هذا التيار الذي شكل في الأصل حركة تجديد إسلامية تسعى إلى تنقية العقيدة والتراث الإسلامي والعودة بهما إلى الصفاء الأول، كانت مشكلة من مجموعة علماء الدين الذين امتلكوا ثقافة عربية غزيرة، تحصلوا عليها بداية في الجزائر ثم واصلوا تحصيلهم في الجامعات الإسلامية كالزيتونة والأزهر والقرويين"⁽⁶⁾ .

أما الباحثة الاجتماعية الفرنسية جوليت بسيس (ذات الأصول اليهودية التونسية)، فقد نزعَت في كتابها الذي صدر في السنوات الأخيرة إلى التركيز على تأثير تنظيم الإخوان المسلمين في توجهات التيارات الإصلاحية في المغرب العربي

فخلصت إلى أن: "القضية الأساسية للحركة السلفية، وفيما بعد لجناحها المتطرف الأصولي الإسلامي المعروف بالأخوان المسلمين الذي تشكل بمصر في سنة 1928. تمثلت في الدعوة إلى محاربة الممارسات التقليدية، وقد تم توجيه هذا التيار إلى هذه الغاية بعد انتشاره في المغرب العربي". (7)

إن أيسر ما يمكن استخلاصه من هذا التحليل الذي أوردته جوليت بيسيس، هو أن حركة الإصلاح التي تزعمتها جمعية العلماء في الجزائر لم تكن بحاجة إلى التأثير المشرقي الخارجي فحسب، بل تجاوزت إلى الحاجة إلى طريقة الأداء وتحديد غايات وأهداف الإصلاح.

وعند محاولتها تحديد المعالم التاريخية القريبة لميلاد تيار الإصلاح في الجزائر، ذهبت بيسيس إلى التصريح بأن: "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين كانت ثمرة لحركة الإحياء الإسلامي التي ظهرت في القرن 19م على يد جمال الدين الأفغاني ودعاة الجامعة الإسلامية والعديد من الحركات الإصلاحية..." (8).

إن النتيجة الأخيرة التي قدمتها جوليت بيسيس تجعل ما قررته أولا نسبيا، وليس بالإمكان هنا الادعاء بالقدرة على الحسم في مسألة تحديد دقيق لمصدر وحيد للتأثير المشرقي على الحركة الإصلاحية في الجزائر، ولكن يمكن حصر جملة تلك المصادر بالنظر إلى ما ورد في الكتابات الفرنسية في كل من: التأثير الوهابي، فكرة الجامعة الإسلامية، تنظيم الإخوان المسلمين (9).

إن المسألة الهامة التي تمثل صلب هذه الدراسة تتعلق بالدور السياسي لجمعية العلماء المسلمين في الحركة الوطنية، وهذه المسألة تشكل موضوعا بالغ الأهمية في الأبحاث التاريخية لدى الأوساط القائمة على دراسة الحركة الوطنية، وبحكم حداثة التجربة الجزائرية في الكتابة التاريخية، فقد كان للكتابات الفرنسية فرصة السبق في المبادرة بالبحث والتحليل والتدوين ومن ثم توظيف مقاربات ورؤى وقرارات مغرضة حيناً ومزيفة حيناً آخر.

حاول العديد من المؤرخين الفرنسيين فهم التجربة الإصلاحية التي تزعمتها جمعية العلماء في الجزائر على امتداد دام أكثر من عقدين من الزمن، وذلك من خلال الاحتكاك المباشر بزعمائها وشيوخها، أو بالعودة إلى الوثائق المتعلقة بنشاطها، كما هو الحال بالنسبة للمؤرخين روني جيمس وجاك كاري، فقد نشر الأول على

صفحات مجلة إفريقيا - آسيا (بالفرنسية) مقالا بعنوان "الشيخ ابن باديس وفرنسا في أبريل 1936"، ذهب فيه إلى القول بأن: "جمعية العلماء المسلمين شكلت بصورة واضحة منظمة سياسية - دينية، انخرطت في العمل السياسي بقوة منذ إنشائها"⁽¹⁰⁾، وناصر جاك كاري هذا التوجه عندما أعلن أن: "جمعية العلماء المسلمين كان لها دورا سياسيا بارزا في الحركة الوطنية الجزائرية طيلة أكثر من عقدين (1930-1950)"⁽¹¹⁾ وأضاف بأن بعض أعضائها كالفضيل الورثاني كان لهم جهودا ونشاطا في صفوف التنظيمات الإصلاحية الكبرى خارج الجزائر⁽¹²⁾.

ويمكن أن يصادف الباحث دراسات لأجانب غير الفرنسيين تقف الموقف ذاته، عندما تؤكد على المضمون السياسي لأداء جمعية العلماء، إذ أورد المؤرخ دافيد غوردن وهو من أوائل المؤرخين الأنغلوسكسونيين الذين أبدوا مبكرا اهتمامهم بتاريخ الجزائر في كتابه "ماضي الجزائر الفرنسية" الذي نشره في سنة 1966 أن: "الحركة الإصلاحية التي تزعمتها جمعية العلماء المسلمين تضمنت أبعادا سياسية واضحة من خلال تأثرها بجهود الأفغاني وعبد، وبشكل مباشر عن طريق مجلة المنار لمحمد رشيد رضا"⁽¹³⁾.

أما المؤرخ اليساري الألماني هارتموت السنهانس صاحب الدراسة الضخمة والقيمة التي عنوانها "حرب الجزائر 1954-1962" فقد أشار في سياق عرضه لأهم عناصر الحركة الجزائرية إلى جمعية العلماء، وذهب إلى تقرير الهدف السياسي لحركة التجديد الثقافية التي قامت بها جمعية العلماء بأن هذه الحركة التجديدية لم تكن معزولة عما كان يجري في محيطها لذلك لا يمكن اعتبارها مجرد إصلاح ثقافي بحت، وهنا أشار السنهانس إلى أن حركة العلماء الإصلاحية كانت تسير عكس تيار كل من دعاة المحافظة على أوضاع المجتمع الأصلي التقليدي القائمة من جهة، كما كانت ضد كل المحاولات لإدماج ذلك المجتمع في المنظومة الفرنسية من جهة أخرى⁽¹⁴⁾.

لكن أليس من قبيل التسرع الانتهاء إلى مثل هذه النتائج قبل الإجابة على تساؤلات محورية: كيف حدث انتقال جمعية إصلاحية دينية إلى المجال السياسي؟ وماهي الشواهد التاريخية على أدائها السياسي؟ وهل بالإمكان قراءة البرنامج السياسي للجمعية بالعودة إلى شعاراتها وإلى تراثها؟

إن معاودة الاغتراف من الكتابات الفرنسية ذاتها كفيل بتوضيح بعض نقاط الظل التي قد تترسب ثانية في ذهن القارئ. لقد قام فيلب تريبي في كتابه الآنف الذكر وفي سياق تحديد التيارات التي نشأت منها جبهة التحرير الوطني بالإشارة إلى التيار الإسلامي الذي كانت تمثله جمعية العلماء⁽¹⁵⁾، وأوضح لاحقا التطور والانعطاف الذي حدث في مسيرة العلماء عندما كتب قائلا : "على الرغم من كون الهدف في البداية كان دينيا محضا بالنسبة للجمعية، إلا أن عناصر هذا التنظيم سرعان ما تجاوز ذلك الإطار، وهو ما جعلهم في مواجهة مباشرة مع الذين كانوا في خدمة الاستعمار"⁽¹⁶⁾.

وساند هارتموت ألسنهانس هذه الفكرة بالقول بأن: "منشأ الجمعية في الأصل كان غير تصادمية مع السيادة الفرنسية في الجزائر، لكن العلماء الذين لم تكن لهم ميولا سياسية سرعان ما غادروا صفوفها في سنة 1938، لأنهم لم يقبلوا بالدمج بين الإصلاح الديني والسياسة"⁽¹⁷⁾ ويعد الشيخ الطيب العقبي وجماعته من أبرز هؤلاء.

كما جاء في دراسة للمؤرخ الفرنسي جون غلوري بعنوان "ملاحظات حول الثورة الجزائرية والشيوعية"، أن شعارات جمعية العلماء كانت بمثابة برنامج سياسي لها، وعلى الرغم من كون بدايته النظرية كانت ذات طبيعة دينية وثقافية، إلا أن العلماء انخرطوا في اتخاذ مواقف سياسية وهو ما كان يوافق منطق الإسلام التقليدي والتجديدي القائل بعدم التمييز بين ما هو زمني وما هو روحي⁽¹⁸⁾.

وحول طريقة انتقال العمل الإصلاحي من الدعوة والتعليم إلى السياسة ذكرت جوليت بيسيس أن جمعية العلماء تمكنت بفعل نشاط متعدد الأوجه إلى الدعوة إلى ترك التقاليد البالية والممارسات الطرقية والمرابطية، ومن تشجيع التعليم العربي وبدعم من صحافة عربية متنوعة انتظم العلماء تحت قيادة كاريزمية للشيخ ابن باديس، وتزعموا حركة الإصلاح قبل أن يعلنوا عن تشكيل حزب ديني ذو مطالب اجتماعية-سياسية، وأعلنوا عن أنفسهم كأول تشكيلة للإسلام السياسي في الجزائر⁽¹⁹⁾.

إن ما أشارت إليه بيسيس لن يسلم من استهجان البعض له، لما جاء فيه من إشارات سياسية قوية قد تكون بفعل تزامن دراستها مع أحداث العشرية الأخيرة من القرن الماضي في الجزائر (صدر الكتاب في سنة 1997) والتي انتهى فيها المد الإسلامي إلى الصدام المسلح مع النظام الوطني القائم منذ الاستقلال.

لكن جاك كاري الذي أصدر باكورة دراساته حول جمعية العلماء في سنوات الخمسينيات. ذهب إلى أبعد مما ذهبت إليه جولات بيسيس فيما يتعلق بالتوجه السياسي للجمعية، إذ أشار إلى أنها كانت تستلهم توجهها من مفهوم الدولة الثيوقراطية (الدولة الدينية). كما أنها تبنت الفكرة التي مفادها استقلال الجزائر هو الحل الوحيد الذي سيسمح للجزائريين بالممارسة الحقيقية لعقيدهم (20).

قد تبدو هذه الشواهد غير كافية لإبراز الموقع الذي احتلته جمعية العلماء كفصيل سياسي بين تيارات الحركة الوطنية، وتبدو معها الحاجة جلية لإمطة اللثام عن المحطات العملية لمساهمة جمعية العلماء في الحياة السياسية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1931-1956، لتفادي مجادلة دعاة نفي الصفة السياسية للجمعية العلماء من جهة، ولتدعيم الدلائل التي سبقت الإشارة إليها من جهة أخرى.

ومع الإقرار بأن الإمام بكل ذلك غير متاح في هذا الحيز إلا أن هذا لن يمنع من التركيز على المعالم الأكثر دلالة على الدور الذي لعبته جمعية العلماء في فترة زمنية قاربت ربع قرن كامل.

كانت المعارك السياسية الأولى لجمعية العلماء محصورة في البداية في مواجهة الطرقية، وسرعان ما انتقلت إلى مناوشة ومناجزة الإدارة الاستعمارية في مسألة شكلت حصان رهان بالنسبة لها لفترة طويلة، ويتعلق الأمر هنا بقضية فصل الدين الإسلامي عن الدولة الفرنسية، وهي القضية التي تبنتها فيما بعد كل تيارات الحركة الوطنية (21) في المؤتمر الإسلامي سنة 1936 وفي برنامج حركة أحباب البيان والحرية سنة 1944.

إلا أن العلماء كانوا الأكثر إلحاحا في هذه القضية، وأصدروا ثلاث مذكرات طلبوا من خلالها صراحة بإعادة المساجد للمسلمين، وباستعادة القضاء والأوقاف الإسلامية، كما طالبوا بتطبيق قانون 12 ديسمبر 1905، وقرار 27 سبتمبر 1907 الذين نصا على مبدأ فصل الدين في فرنسا (22).

"وانطلاقا من موقع المتكلم باسم الشعب الجزائري المسلم طالب العلماء بالتطبيق الصارم لمبدأ فصل الدين في الجزائر، لكن موقف الإدارة الاستعمارية في هذه المسألة لم يتطور أبدا" (23). حتى أن المؤرخ الفرنسي فرانك فريغوزي بعد دراسته للسياسة الدينية الفرنسية في الجزائر، ذهب إلى القول بأن فرنسا كانت ترى بأن

اللائكية لم تكن سلعة صالحة للتصدير إلى الجزائر، ولذلك استمرت في فرض سيطرتها ووصايتها على الدين الإسلامي في الجزائر⁽²⁴⁾.

أما المسألة التي تعتبر الأكثر تعقيدا وأهمية في علاقة الجمعية بالإدارة الاستعمارية، فقد تمثلت في مواقفها مع "التجنس" و "الإدماج"، حيث اعتبرتهما جمعية العلماء من المسائل الأكثر مصيرية، لأن الهدف منهما كان السعي نحو إلحاق المجتمع الجزائري بالمنظومة الفرنسية في إطار سياسة احتواء تدريجي منظم، شبيه بالسرطان يقوم على خلفية انتقاء الأقلية "النخبة" وإقصاء وتهميش الأغلبية "الأهالي".

إن الوقوف لبرهة قصيرة عند المسألة المتعلقة بالإدماج والتجنس يسمح لنا بإثارة وتوضيح مدى هشاشة بعض الكتابات التي اعتبرت أن مشاركة الجمعية في المؤتمر الإسلامي في جوان 1936، الذي تبني في بعض مطالبه التطبيق الكامل لمشروع فيوليت، كانت بمثابة تراجع كبير عن مواقفها المبدئية، حتى أن البعض ذهب إلى حد وصمها بتأييد الإدماج وبخضوعها للمطالب التي كان ينادي بها كل من الحزب الشيوعي الجزائري وفدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين.

إن مثل هذه القراءة السياسية والغير التاريخية للمؤتمر الإسلامي تسمح بتقرير مثل تلك النتائج، لكن الإحالة إلى مواقف العلماء من مشروع بلوم-فيوليت وردودهم المباشرة أمام لجنة التحقيق البرلمانية الفرنسية في الجزائر (مارس-أفريل 1937)، كفيلة إلى حد ما بتوضيح جوهر تصورهم لمسألة الإدماج والتجنس⁽²⁵⁾، وهو التصور الذي يعبر عن الرفض الضمني من خلال الإصرار على مبدأ "الحفاظ على قانون الأحوال الإسلامي"، بينما تميزت مواقف العلماء بالليونة ظاهريا مع الإدارة الاستعمارية.

وفي سبيل تلبيس جمعية العلماء قمة القبول بالإدماج والتجنس، لم يكن غريبا تجاهل العديد من المصادر التاريخية والدراسات المحلية لفتوى الشيخ عبد الحميد بن باديس القاضية بتحريم التجنس بالجنسية الفرنسية التي أصدرها سنة 1938 ونشرت على صفحات جريدة الشهاب⁽²⁶⁾.

إن تجارب الحركة الوطنية ذاتها تتيح الفرصة اليوم لإدراك مدى ضخامة الكثير من القراءات التاريخية وسطحياتها. وفي سبيل توضيح هذه الفكرة سيكون طرح مقارنة بين تجربتين متميزتين في سياق تطور الحركة الوطنية أفضل أسلوب لكشف ذلك: إن تجربة المؤتمر الإسلامي سنة 1936 شبيهة من حيث أسلوب العمل المشترك

بتجربة حركة أحباب البيان والحرية في سنة 1944. وإذا أمكن القول بأن مطالب المؤتمر الإسلامي الذي ضم كل من الحزب الشيوعي والنخبة والعلماء شكلت أرضية لمطالب جماعية، فإن الأمر سيكون كذلك بالنسبة لحركة أحباب البيان والحرية التي ضمت كل من النخبة الليبرالية وعلى رأسها فرحات عباس والعلماء وعناصر حزب الشعب الجزائري (المحل آنذاك).

والتساؤل الذي يمكن طرحه هنا هو: هل يمكن اعتبار برنامج حركة أحباب البيان بمثابة تراجع تاريخي عن التوجه الاستقلالي الثوري لحزب الشعب الجزائري؟ سيبدو مثل هذا الطرح سخيفا على الرغم من عدم تضمن ذلك البرنامج لأهم مطالب حزب الشعب، ولعله من المفيد هنا القول بأن القراءة الظرفية للأحداث التاريخية ليست كافية حتما لتحليلها بدقة، لأن تأمل تجربة الحركة الوطنية من سنة 1936 إلى 1954 فيما يتعلق بالمحطات التاريخية التي أتاحت إمكانية ظهور أشكال مختلفة من العمل الجماعي الجبهوي بين تيارات الحركة الوطنية المتباينة في توجهاتها كانت فاشلة في معظمها، بدءا بالمؤتمر الإسلامي سنة 1936 ومرورا بحركة أحباب البيان والحرية سنة 1944، ووصولاً إلى "الحركة المسرحية" في أوت 1951 حيث تم تشكيل الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها، ولعل الاستثناء الوحيد في أسلوب العمل الجبهوي الجماعي يتمثل في جبهة التحرير سنة 1954.

أتاحت الحرب العالمية الثانية في مرحلتها الثانية (1942-1945) انتعاش الحركة الوطنية في الجزائر بعد مرحلة أولى (1939-1942) تميزت بالفتور والركود، وساهمت جمعية العلماء في البدايات الصعبة التي تلت صدور البيان الجزائري في 12 فيفري 1942، وأصبح رئيسها الثاني الشيخ البشير الإبراهيمي أحد أبرز النشطاء السياسيين الجزائريين إلى جانب فرحات عباس ومصالي الحاج، وشكلت مساعي العلماء بين البينانيين وعناصر حزب الشعب عاملا مهما في نجاح تشكيل حركة أحباب البيان والحرية التي تحولت في فترة وجيزة إلى حركة جماهيرية بفعل حركية قيادتها المعتدلة، وحسن انتظام وفعالية القادة النضالية لحزب الشعب.

لم تكن نهاية الحرب العالمية الثانية في الجزائر هادئة كبدايتها، فقد هب إعصار من القمع في حوادث ماي 1945، وعاش الشعب الجزائري تجربة دموية أعادت إلى الأذهان لأجواء مقاومات القرن الـ19م، وعندما انجلت الأوضاع بعد أيام "مظلمة الجوانب بالظلم، مطرزة الحواشي بالدماء المطلولة" على حد تعبير البشير

الإبراهيمي⁽²⁷⁾، شرعت السلطة الاستعمارية في التحقيق في الوقائع والخلفيات التي أخرجت "المستعمرة الهادئة" من سكوتها الذي كان يبدو أزيلا في سنة 1930.

كانت جمعية العلماء من بين التيارات الوطنية التي تم توجيه أصابع الاتهام إليها، وتبنت العديد من الدوائر السياسية الاستعمارية مسعى تحميلها شطرا من المسؤولية في انتفاضة الشمال القسنطيني العارمة في النصف الأول من شهر ماي 1945، وذهبت بعض الأصوات الكولونيالية إلى حد الدعوة إلى حلها ومصادرة ممتلكاتها، لكن الإدارة الاستعمارية اكتفت باعتقال زعمائها وغلق العديد من مدارسها والاستمرار في مراقبتها عن قرب.

إن المفارقة الكبرى التي يقف عندها الدارس لأحداث ماي 1945 تكمن في عزلة الحزب الشيوعي الجزائري عن بقية تيارات الحركة الوطنية بالنظر إلى مواقفه المؤيدة لموقف الاستعمار، بل أن بعضها كان أكثر تطرفا⁽²⁸⁾ في الوقت الذي تعرضت فيه كل التيارات التي شكلت تحالف حركة أحباب البيان والحرية إلى المضايقة والعقاب.

إن تحميل الإدارة الاستعمارية لقسط من المسؤولية في انتفاضة ماي 1945 لجمعية العلماء يطرح دون شك بعض التساؤلات من قبيل: أين رأت لجنة التحقيق الفرنسية ومعها الإدارة الاستعمارية مكن الدور الذي قامت به جمعية العلماء في الأحداث؟ وإذا كانت جمعية العلماء مجرد جمعية ثقافية إصلاحية كما يزعم خصومها، فأني لها إذن القدرة على تحريك الجماهير بتلك الصورة العارمة؟ أليس هذا الاتهام كافيا للنظر إليها باعتبارها تنظيما سياسيا يمتلك عمقا شعبيا دفع الإدارة الاستعمارية إلى النظر إليها بتوجس وحذر؟

في الواقع لم تكن مواقف العلماء في أثناء الأحداث من الوضوح بشكل يسمح للإدارة الاستعمارية بإيجاد ذريعة مناسبة لحلها، ولكن لجنة التحقيق التي ترأسها الجنرال تيبير Tubert، والتي قامت بإعداد التقرير الشهير باسمه، وقامت بإدراج جمعية العلماء في موقع متقدم على رأس قائمة "الأحزاب والجمعيات التي تسببت في المظاهرات"، وأشارت أيضا إلى انطباع الأحداث بالتمرد السياسي والتطرف الديني.⁽²⁹⁾

كما بحثت لجنة التحقيق في مدى تأثير العلماء في الجماهير، وفي قدرتهم على إحياء الروح الجهادية، ولم تغفل لجنة تيار التلميح إلى الشواهد الحية التي حققتها جهود العلماء التعليمية على حساب التعليم الفرنسي في الشمال القسنطيني، وانتهت توصيات التقرير إلى عدم استبعاد "دعاية المصلحين" من بين الفرضيات التي حاولت من خلالها لجنة التحقيق حصر خلفيات وأسباب أحداث ماي 1945⁽³⁰⁾.

إن موقف جمعية العلماء وموقعها في هذه التجربة التاريخية يجعلها تبدو أكثر من مجرد جمعية أهلية إصلاحية، بل أفضل حالا من التيار اليساري في الحركة الوطنية الذي قاىض تقاربه من الإدارة الاستعمارية خلال الحرب العالمية الثانية بتبنيه الموقف الأكثر سلبية في مساره السياسي منذ سنة 1935، ودون المغالاة في إضفاء الإيجابية على موقف العلماء من أحداث ماي 1945، يمكن القول بأنهم لم يعلنوا صراحة تأييدهم للانتفاضة ولم ينددوا بها في نفس الوقت، ولكنهم كانوا من الأوائل في القيام بالتنديد والاحتجاج على تنفيذ الأحكام في المعتقلين في العاصمة بتاريخ 01 جانفي 1947، وعندما أتاحت الظروف السياسية لهم فرصة للتعبير الحر، قام العلماء بتوظيف تلك الأحداث لصالحهم، عن طريق التنديد بالقمع والوحشية التي لحقت بالجماهير المسلمة⁽³¹⁾.

لم تتوقف التجربة السياسية لجمعية العلماء عند أحداث ماي 1945 كما توخت بعض الدوائر الاستعمارية آنذاك، واستمرت في نشاطها الذي عرف نجاحا كبيرا في السياسة التعليمية حتى غدت تشرف على 181 مدرسة في سنة 1954 مقارنة بـ 90 مدرسة في سنة 1947⁽³²⁾ ولم يكن ذلك النشاط عائقا أمام استمرار مساهمتها في المجال السياسي، حيث أعلنت موقفا رافضا لقانون 20 سبتمبر 1947 المعروف "بدستور الجزائر" وشاركت في تحالف الأحزاب الوطنية سنة 1951.

في نوفمبر 1954 انطلقت الثورة التحريرية على يد فصيل سياسي جديد في الحركة الوطنية هو جبهة التحرير الوطني، التي ولدت ولادة قيصرية من رحم الحركة الاستقلالية الأم (حركة الانتصار - حزب الشعب)، وكان أبرز ما تميزت به الثورة في انطلاقتها عامل المفاجأة ليس بالنسبة للاستعمار فحسب، بل لمجموع الشعب الجزائري وبقية التيارات السياسية للحركة الوطنية⁽³³⁾، وإثر تجربة تاريخية صعبة دامت سنتين نجحت جبهة التحرير في حل ثم احتواء معظم الأحزاب والجماعات الجزائرية في صفوفها صيف سنة 1956⁽³⁴⁾.

إن هذه المقدمة التاريخية ليست بما أية جدة، فالسبق والمبادرة بخوض المواجهة المسلحة ضد الاستعمار يعتبر أعظم ميراث تم إنجازه على يد التيار الاستقلالي الثوري في الحركة الوطنية، لكن ما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق يتمثل في كون معظم الكتابات التي بادرت بالتدليل والحججة على ذلك السبق كثيراً ما قامت بتوظيف مواقف بقية التيارات السياسية في الحركة الوطنية من انطلاقة الثورة بشكل أضفى عليها الكثير من السلبية.

ولما كانت هذه الدراسة تقتصر على تناول الدور السياسي لجمعية العلماء المسلمين في الحركة الوطنية، فليس هناك حيزاً كافياً لإثارة مسألة تقييم جميع المواقف من الثورة عند انطلاقتها، وإنما سوف يتم التركيز على موقف الجمعية بشكل مباشر.

إن المنحى الغالب لدى السواد الأعظم من الكتابات الجزائرية يضيف على موقف جمعية العلماء من الثورة التحريرية طابعاً سلبياً وذلك بالإشارة إلى المواقف الرسمية المتأخرة لها التي تميزت بالتحفظ وتوظيف هذه الكتابات مسألة تأخر انضمام الجمعية إلى الثورة في سنة 1956 كحجة تاريخية على ذلك.

وبالإمكان اليوم توجيه النقد إلى هذا الطرح الغير موضوعي في معظم جوانبه بتوظيف شواهد يندر تناولها وتداولها، ولعل عرضها في سياق تحليلي سيسمح دون شك بتبيين مواقف الضعف في التصورات السابقة حول حقيقة الموقف الذي كانت عليه جمعية العلماء من الثورة التحريرية.

إن بعض الكتابات الفرنسية تحفل بالإشارات الإيجابية لموقف جمعية العلماء في الوقت الذي يتم إهمالها في المقررات الدراسية الوطنية، وسأعمل على إتاحة الفرصة للقارئ نفسه بتقييم هذه الشواهد بعرضها في شكل مختارات:

أ- في 20 فيفري 1954 صرح الشيخ العربي التبسي في أحد مساجد وهران قائلاً: "سوف يأتي قريب يوم تضطر فيه فرنسا إلى الرحيل، وعلى المسلمين أن يتوحدوا لبلوغ ذلك الهدف".

ب- في 15 مارس 1954 (أسبوع واحد قبل إنشاء المنظمة الثورية للوحدة والعمل)، أعلن الشيخ الزموشي في تلمسان أن: "مهمة العلماء تجدد الإسلام وتنقية العقيدة ... ومهمتهم تحرير الجزائر من نير الاستعمار".

ج- أما الشيخ عباس بن الشيخ الحسين فقد صرح في ندرومة بتاريخ 03 سبتمبر سنة 1954 قائلاً: "لا تعتقدوا أن الجزائر تنام الآن، إنها تقاوم بشكل سري ...

من الآن وخلال شهر أو اثنان، وعلى كل قبل عام فقط ستقوم الجزائر كبقية الدول العربية ...".

د- في 03 سبتمبر 1954 وقف التوفيق المدني في باتنة خطيباً: "على سفوح جبال الأوراس غير بعيد عن آثار تيمقاد ولا مبيز، تذكروا أن أسلافكم طردوا الاحتلال الروماني منذ قرون بعيدة، اليوم ها قد عاد استعمار آخر لكن ساعته ستحين قريباً، وعليه أيضاً أن يختفي ..."(35).

إن مثل هذه التصريحات التي تعبر عن موقف جماعي داخل جمعية العلماء مؤيدة للثورة حتى قبل ولادتها، لا تجد طريقها إلى الناشئة في مدارسنا تاركة المجال لقراءات سطحية وانتقائية للكتابات التاريخية تلحق المجد بمن تشاء والعار بمن تشاء دون أدنى معيار من معايير الموضوعية.

لم يكن موقف جمعية العلماء من الثورة بالصورة التي لا يزال تقديمه بها قائمة في كتاباتنا وإذا ما أخذت الظروف التاريخية المحيطة بعين الاعتبار سيكون من السهل الوقوف على موقف من أكثر المواقف إيجابية من الثورة من خلال جملة مواقف زعمائها.

لقد أورد فيليب تربي في كتابه "تشریح حزب الجزائر" أن الشيخ محمد البشير الإبراهيمي الذي كان رئيساً لجمعية العلماء دعا بصورة رسمية شيخ الأزهر إلى "إعلان الجهاد على فرنسا" في 01 نوفمبر 1954، بدعوى أنها تسيطر على أرض الإسلام في الجزائر⁽³⁶⁾، وذكر جاك كاري أن الشيخ خير الدين صرح أمام جمهور المصلين في الجامع الكبير بقسنطينة بمناسبة شهر رمضان (24 أبريل 1955) قائلاً: "سنقاوم أنصار الاستعمار والخونة ... إن الشعب الجزائري حقيقة لا يمكن نكرانها ولن يخضع للعبودية"⁽³⁷⁾.

كما أورد نفس المؤلف أن الشيخ عباس بن الشيخ الحسين كان أكثر راديكالية على منابر مساجد ندرومة عندما أعلن في إحدى خطبه بتاريخ شهر أبريل سنة 1955: " يجب علينا أن نحرر مساجدنا كما نحرر وطننا، وإذا كان على عشرة منا أن يدفعوا حياتهم ثمناً لذلك، فسيخلفهم عشرة آخرين حتى يتحقق الهدف ... من هذه المساجد سيخرج جنرالنا، قادتنا في الحرب وجيوشنا ..."(38).

إن الشواهد على إيجابية مواقف جمعية العلماء من الثورة التحريرية كثيرة إلى درجة تجعل اتخاذ المعلم الزمني لانضمامها للثورة سنة 1956 والذي تزامن مع حلها من طرف جبهة التحرير الوطني مجرد معلم رمزي⁽³⁹⁾، ويصنف الطرح الذي يتركز على ذلك في خانة التحليل الضحل للتجارب التاريخية.

في ختام هذه الدراسة، يبدو من الصعب استخلاص نتائج، لذلك سوف تنحو هذه المحاولة إلى طرح جملة من الملاحظات التي يمكن أن تصبح منطلقاً للإثارة العديدة من المسائل الجانبية لموضوع الدراسة أو لإعادة النظر فيها.

أول هذه الملاحظات التي يمكن تقديمها تتعلق بضرورة إعادة النظر في القراءة التاريخية لتجربة الحركة الإصلاحية في الجزائر في سياق تطور الحركة من خلال ضبط المصطلحات بشكل دقيق، وأيضاً بالانتقال إلى مستويات أعمق في تحليل الوقائع والتجارب التاريخية. لأن في الوقت الذي تستمر فيه معظم الأبحاث والدراسات لدينا في التركيز على الطابع الاحتفالي والفلكلوري، وعلى التصوير الملحمي للانتصارات والانكسارات على حد سواء، تتركز الدراسات الأجنبية على عدم التفريط في التحليل العميق والجدي والرؤية الشاملة، وتتخذ من هذه الميزات إنجيلاً لها.

لقد قرأ جاك كاري شعار جمعية العلماء المسلمين الجزائريين "الإسلام ديني، الجزائر وطني، العربية لغتي" قراءة سياسية عميقة، كشفت له عن برنامج سياسي قائم على ثلاثة منطلقات يتقاطع كل منها مع غاية من الغايات التي كانت جمعية العلماء تهدف إلى تحقيقها، وانتهى تحليل جاك كاري إلى هذه الخلاصة حول الثالث الذي اتخذته جمعية العلماء كشعار وبرنامج لها⁽⁴⁰⁾.

1- الإسلام ديني: مواجهة البدع ومحاربة الطرقية الضالة والدعوة إلى الدعوة إلى أصول الإسلام الأولى، وفي سبيل هذا المبدأ كانت المطالبة باستقلال الدين الإسلامي عن الدولة الفرنسية، كما طالب العلماء باستعادة المساجد والأوقاف والقضاء الإسلامي من دائرة الوصاية الاستعمارية.

2- الجزائر وطني: مواجهة كل إدماج للجزائريين في فرنسا، وكل تجنيس طوعي للجزائريين مع تخليهم عن قانون الأحوال الشخصية الإسلامي، الذي كان العنصر الأهم في التمايز بين الهوية الجزائرية والهوية الفرنسية في نظر جمعية العلماء المسلمين "الجزائر ليست فرنسا، ولن تستطيع أن تكون فرنسا ولو أرادت" فالهوية والانتماء كانا أشبه ما يكونان بالتلازم الأبدي، وتضمن

مبدأ "الجزائر وطني" العمل على استقلال الجزائر، والسعي نحو الدولة الإسلامية حيث يكون العلماء مستشاريها. وعلى المستوى العالمي العمل لصالح الأُمّية الإسلامية.

3- العربية لغتي: نشر اللغة العربية الحديثة والثقافة الإسلامية، الاعتزاز بالعظمة والكبرياء الإسلامي عن طريق إحياء الماضي الإسلامي الجيد، وإنشاء المدارس الحرة والحلقات الأدبية والدعوة إلى حرية الصحافة وترسيم اللغة العربية.

أما الملاحظة الثانية التي يمكن الإشارة إليها في ختام هذه المقالة فتكمن في أهمية ترميم الذاكرة الجماعية بشكل سليم من خلال إبعاد الموروث السلبي فيها عند التصدي للكتابة التاريخية الموضوعية، لأن من أبرز عيوب العديد من كتاباتنا اعتماد أسلوب "التقزيم والتعظيم"⁽⁴¹⁾ في التاريخ الرسمي على وجه الخصوص. وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى الإقصاء السياسي وإلى الأخطر من ذلك، وهو طمس أجزاء وفصول من الذاكرة الجماعية. لأن الشرعية التاريخية في صورتها الحالية والتي صوغت التعظيم على الدور التاريخي للعديد من الشخصيات الوطنية بمختلف مشاربها وتوجهاتها، جعلت النخبة الوطنية التي قادت حركة التحرير الوطني ثم الدولة الوطنية فيما بعد تغدوا وكأنها الوصي الوحيد على الماضي والحاضر والمستقبل معا.

إن ضرورة إعادة القراءة التاريخية لبعض التجارب كفيل بوقف انهيار ما تبقى من بناء الذاكرة الجماعية، وبتقويم الانحرافات التي قادت إليها الكتابة السياسية لتاريخ الحركة الوطنية. حتى أن أحد المؤرخين الأمريكيين وقف بشكل عابر ولكنه عميق على اضطراب الرؤية والتناقض في التصوير التاريخي لكتاباتنا من خلال تعظيم الفرد وتقزيم الجماعة وكتب قائلا: "بعد استقلال الجزائر نظرت النخبة الحاكمة إلى جمعية العلماء على أنها منظمة رجعية ثم تمت إزاحتها. لكن في الوقت ذاته ضلت تلك النخبة توظف ابن باديس باعتباره بطلا ورمزا وطنيا"⁽⁴²⁾

الهوامش

- (1) حتى التيار الاستقلالي ولد في المهجر، ولم يشرع في الانغراس في أرض الوطن إلا بعد سنة 1936، ولم يظهر أي حزب سياسي جزائري قبل سنة 1935 في الجزائر.
- (2) Jacques Carret, L'association des réformiste d'Algérie, in Afrique – Asie, n°43, 1958 Paris, pp 21-24
- (3) تصنف الدراسات الاستشراقية الإسلام إلى مستويات متعددة بطريقة مستهجنة تنطوي على خلفيات مبيتة. فهناك اسلام العلماء وإسلام العامة، إسلام مغاربي وآخر مشرقي، وهناك إسلام أبيض وآخر أسود، وثالث ثلاثي الألوان ابيض وأحمر وأزرق !!!
- (4) Jacques, Carret, op. cit, pp 21 -26
- (5) Philippe, Tripier, Autopsie de la guerre d'Algérie, ed. France-Empire, Paris, 1972, pp 15-16
- (6) Philippe, Tripier, Ibid, p 15
- (7) Juliette, Bessis, Le Maghreb La traversée du siècle, ed. l'Harmattan, Paris, 1977, p 66
- (8) J, Bessis, Ibid, p 08
- (9) حول كتابات غير الفرنسيين أنظر: Hartmut, Elsenhans, La guerre d'Algérie, Ed. Publisud, 2000, France, p 200
- وانظر أيضا:
- David, Gordon, the passing of French-Algeria, Oxford University Press, London, 1966, p 31
- (10) Renié, James, "cheikh Ben Badis et la France en avril 1936", in Afrique-Asie, n° 57, 1er trim, 1962, pp40-44
- (11) Jaques, Carret, op. cit. p41
- (12) أشار العديد من المؤرخين الفرنسيين إلى الدور الذي لعبه الشيخ الفضيل الورتلاني في صفوف الإخوان المسلمين في مصر وإلى مشاركته في التخطيط لتصفية الأمير الزيدي في اليمن بسبب تواطئه مع السياسة البريطانية، أنظر: Philippe, Tripier, Op. cit, Jacques, Carret, op. cit, p43 و p54
- (13) David, Gordon, op. cit, p34
- (14) Hartmut, Elsenhans, op. cit, p200
- (15) Philippe, Tripier, op. cit, p12
- (16) Tripier, Ibid, pp 15-16
- (17) Elsenhans, op. cit, p200
- (18) Jean, Gloires, "quelques observations sur la révolution algérienne et le communisme", Afrique-Asie, n°41, 1^{er} Trim, 1958, p23
- (19) Juliette, Bessis, op. cit, p66
- (20) J, Carret, op. cit, p 35
- (21) تبنت جميع فصائل الحركة الوطنية بما فيها الحزب الشيوعي الجزائري مطلب فصل الدين الإسلامي عن الدولة الفرنسية، ولكن ما تجدر الإشارة إليه يكمن في أن ذلك لم يكن من

المسائل الحيوية لدى تلك التيارات مقارنة بموقف العلماء، وكثيرا ما كان ذلك التبرني مرتبط بالعمل الجماعي والجهوي (1936)، (1944)، (1951).

(22) Franck, Frégosi, "Islam et Etat en Algérie", in Revue de recherches et Etudes sur le Monde Musulman et le Méditerranée (R.E.M.M.M), n°65, ed, Edisud, Axi-En-Provence, p62

(23) (Fr), Frégosi, Ibid, p 63

(24) Frégosi, Ibid, pp 62-63

(25) Messaoud, Lakouaghet, "Le projet Blum-Violette : Les Oulémas et la commission parlementaire d'enquête, (mars, avril 1937) ", in revue des études historiques, périodique de l'Institut d'histoire, n° 10, 1997, Université d'Alger, pp 419-434

(26) أصدر الإمام عبد الحميد بن باديس هذه الفتوى في 10 أوت 1937 وجاء فيها:

1- التجنس بالجنسية الفرنسية التي ينجم عنها التخلي عن الشريعة الإسلامية ردة.

2- من حكم عليه من طرف قاض مسلم ثم استأنف أمام قاض فرنسي مرتد ومارق في الدين.

3- من ترك وصية في غير أصول الإسلام مرتد.

4- من تزوج بغير مسلمة وأصبح أبناؤه غير مسلمين وهو يعلم بذلك فهو مرتد.

أنظر جمال قنان، دراسات في المقاومة والاستعمار، منشورات متحف المجاهد، الجزائر، 1998، ص:114.

(27) هذه العبارة مقتبسة من مقال للشيخ البشير الإبراهيمي بعنوان "من مآثر ذكرى 08 ماي 1945" مع تحويلها من الفرد إلى الجمع لأن الأحداث استمرت حوالي أسبوعين.

Jean, Gloires, op.cit, p20

أنظر النص في:

(28) وصف الحزب الشيوعي الجزائري (P.C.A) المتظاهرين في أحداث 08 ماي 1945 بأنهم "... مجرمين في خدمة الفاشية ... وأدوات إجرامية للخيانة العظمى" وقد جاء هذا الوصف على لسان جريدة الحزب الشيوعي (Liberté) بتاريخ 1945/12/24.

(29) Ahmed, Sari, "L'association des oulémas musulmans algériens et les événements du 08 mai 1945", in Les cahiers de la Tunisie, n° 172, 1^{er} Trim, 1996, p125.

(30) (A), Sari, Ibid, p 126

(31) Sari, Ibid, p 129

وللمزيد أنظر: أحمد مريوش، "حوادث الثامن ماي 1945 من خلال وجهة نظر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين"، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 10، 1997، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، ص: 125-140

(32) (J), Carret, op. cit, p33

(33) (J), Gloires, Ibid, p25

(34) Gloires, Ibid, p25

(35) للاطلاع على هذه الاقتباسات من خطب شيوخ جمعية العلماء قبيل انطلاق الثورة أنظر:

Jacques, Carret, op.cit, p37

(36) Philippe Tripier, op. cit, p 17

(37) Jacques, Carret, op. cit, p38

(38) Ibid, p 38

(39) بعض المعالم التاريخية التي تم اختيارها كأعياد وطنية تتضمن قراءة سياسية خاصة بها، وهي

بعض الأحيان غير دقيقة من وجهة النظر التاريخية ولعل من أبرزها يوم الشهيد (18)

فيفري)، وعيد الطالب (19 ماي)، إذ تغلب عليها الرمزية بدل الخلفية التاريخية الحقيقية. وينطبق هذا على الطرح الذي يربط بين تاريخ حل جمعية العلماء سنة 1956 باعتباره تاريخ بداية تأييدها للثورة التحريرية.

(40) Jacques, Carret, op, cit, p 31

(41) كمثال على غلبة واستمرار منطق "التقزيم" في الكتابات الجزائرية حول الحركة الوطنية تقع معظم الدراسات في أسر الشخصيات البارزة للحركة الوطنية، وتسند أبوة الحركة الوطنية إلى العديد من الأعلام، وتوارى شخصيات أخرى في غياهب النسيان، وفي الوقت الذي تجمع الكتابات الفرنسية ذاتها على الشخصية الكارزمية و الدينامية للشيخ ابن باديس، وعلى الجهد الضخم الذي قام به في الفترة 1931 - 1940، ذهبت دراسة جزائرية حديثة إلى تقرير مفاده أن "الشخصية الأكثر تأثيرا وأهمية في الجزائر خلال الثلاثينيات تمثلت في شخصية الدكتور ابن جلول...".

أنظر: ملخص حول هذه الدراسة (رسالة دكتوراه) في العدد العاشر من مجلة الدراسات التاريخية، 1997، ص 414 وهي بعنوان:

MASTAFÀ Haddad, "le constantinois entre les deux guerres (1919-1939) ",
Thèse de doctorat sous la direction de Jean Louis – Miegé, Université AIX-EN
province de province (Marseille), octobre 1995.

(42) David, Gordon, op. cit, p 33